

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

بين غاية الحكم الراشد و تحديات الواقع الإفريقي

The African Peer Review Mechanism between good governance and the challenges of African reality

بسعود حليلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة الجلقة (الجزائر)، ensbessaoud@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/01

تاريخ القبول: 2022 /08/12

تاريخ ارسال المقال: 2022/06/05

*المؤلف المرسل

الملخص:

الحكم الراشد و مبادئ الديمقراطية، قيم سامية تسعى الدول الإفريقية إلى تكريسها على أرض الواقع، و هو ما دفع بالقادة الأفارقة إلى استحداث الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء العام 2003. إلا أن مسار هذه الآلية و سياق عملها و مدى تحقيقها لأهدافها و غاياتها المعلنة يثير التساؤل حول مدى نجاعتها عمليا بالنظر لواقع الحوكمة و الديمقراطية و حقوق الإنسان في إفريقيا. **الكلمات المفتاحية:** الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء- الحكم الراشد- الديمقراطية.

Abstract:

Some of the supreme values that the African countries are working towards are Good governance and the principles of democracy . the persue of such high values pushed the African leaders to create the African Peer Review Mechanism in 2003. However, observing the African reality, the context of its work, goals, and the purpose of such mechanism raises doubts on whether it's actually successful. **Key Words:** African Peer Review Mechanism- good governance- Democracy.

مقدمة:

بعد مرور حوالي العشرين عاما على استحداث الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، و التي كانت وقتها تصورا خلاقا و رؤية جريئة من قبل الأفارقة بالنظر للواقع الإفريقي - الذي كان و لازال مسرحا لانتهاك حقوق الإنسان و خرق الديمقراطية...- على اعتبار أن الآلية وجدت في الأساس من أجل النهوض بمبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان و ضمان الحريات الفردية و الجماعية و تحقيق الحوكمة الراشدة و الشفافة و المسؤولة و التشاركية بإشراك جميع أطراف المجتمع في هذا المسار. و الالتزام بتكريس دولة القانون و الفصل بين السلطات، و المساواة لكافة المواطنين و المؤسسات أمام القانون.

يحق لنا الآن، أن نتساءل و نُساءل الدول الإفريقية حول دور و قيمة التقييم، و حول رهان فتح أكبر حوار بين المجتمعات و سلطتها العامة بشأن النشاط العام، نتساءل أيضا عن بناء الدولة الإفريقية و الاندماج الإفريقي المفترض، و نتساءل حول جدية و مدى التزام الفاعلين في التعاون الدولي لدعم مسار الحوكمة الإفريقية الخالصة على المدى البعيد دون المساس بمنطقها العميق. نتساءل كذلك إن نجحت هذه الآلية في تحقيق أهدافها المعلنة و حملت الدول الإفريقية على تجسيدها رغم صعوبة الأمر.

و محاولة منا للإجابة على هذه التساؤلات أو على الأقل الوصول إلى أعلى فهم لواقعها، ستتضمن هذه الورقة البحثية مناقشة النقاط الآتية:

أولا: مسار عمل الآلية تجسيدها للحكم الراشد

ثانيا: الجزائر كأمثلة للتقييم

ثالثا: تحديات إدماج السلطات السياسية و المجتمع المدني الإفريقي في مسار عمل الآلية

رابعا: هل حان الوقت لمراجعة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

أولاً: مسار عمل الآلية تجسيدا للحكم الراشد

إن موضوع التقييم في ذاته يغطي مجالا واسعا جدا، و يتبنى زاوية أعرض من أغلب أدوات التقييم المعروفة لدى المنظمات الدولية، و هو ما يجعل مجال تحليل الآلية يحوي النطاق الشامل لمفهوم الحوكمة اقتصاديا و سياسيا، مؤسساتيا و تنمية اجتماعية....

كما أن الآلية تفتح فضاء عاما للمشاركة، ما نتج عنه تدخل مؤسسات لم تكن واردة عند إطلاق الآلية، فتضمنين المجتمع المدني و فتح الحوار لم يأتيا إلا عند دخول آلية التقييم حيز العمل و هو أمر عزز من قوتها و شرعيتها¹. و على ذلك تعد الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء علامة إفريقية خالصة، وجدت من أجل الأفارقة و بهم، كما أنها قلبت المنطق التقليدي للتعاون شمال جنوب في مفهومها للتقييم كونها لا تهدف الى تصنيف أو ترتيب أو تنقيط دولة ما، بقدر ما تهدف الى ميزة اقتراح سياق تقييمي وصفي و استكشافي. و الآلية في سبيل تكريس مسارها التقييمي تعتمد على معايير و مراحل أساسية:

أ- معايير التقييم المعتمدة من طرف الآلية الإفريقية للتقييم: على اعتبار أنه لا يوجد تقييم دون مؤشرات و معايير، فان الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء تركز هي الأخرى على مجموعة واسعة من المعايير التي تقيس من خلالها مستوى التقدم المحرز من طرف الدولة المعنية في مجال أعمال الحكم الراشد، و قد وردت هذه المؤشرات في وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا ثم بلورتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في أربع مؤشرات عامة هي²:

1- الديمقراطية و الحكم الراشد: أوردت وثيقة التقييم الذاتي للآلية أن الديمقراطية ضرورية لاستيفاء عناصر الحكم الراشد في باقي المجالات (الإدارة الاقتصادية، حوكمة الشركات، و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية) لأنها تضمن الحقوق الأساسية للأفراد و تشكل قاعدة لتقليص الفقر و تحقيق التنمية المستدامة، و لقد جاءت عناصر الديمقراطية في الأهداف التالية³:

- تقليص النزاعات الداخلية والنزاعات بين الدول لمساسها بالاستقرار وعرقلتها عجلة التنمية.
- تدعيم الديمقراطية المؤسساتية وتعزيز سيادة القانون والشفافية والنزاهة.
- ترقية وحماية الحقوق الفردية والجماعية.
- احترام الفصل بين السلطات بغية تمكين كل سلطة من استخدام سلطاتها الكاملة وفق ما يرسمه الدستور.
- ترقية فعالية ومردودية الموظفين العموميين وضمان وجود آلية المساءلة والرقابة للمسؤولين.
- مكافحة الرشوة في المحيط السياسي.
- تعزيز حقوق المرأة وحماية حقوق الأطفال.
- حماية حقوق الفئات الضعيفة.

2- الإدارة الاقتصادية: تضمنت وثيقة معايير و محددات التقييم من قبل النظراء أربعة عناصر لقياس الحكم الراشد الاقتصادي، تتمثل في⁴:

- ترقية سياسات الاقتصاد الكلي.
- وضع سياسات اقتصادية شفافة تنبؤية ذات مصداقية قائمة على التسيير السليم للمالية العمومية.
- مكافحة الرشوة وتبييض الأموال.
- تسريع الاندماج الجهوي والذي يعتبر حاسما لخلق تنمية متكاملة لإفريقيا.

3- حوكمة الشركات⁵: يركز هذا المعيار على تبيان دور الدولة في توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات و خلق أقصى تقارب بين مصالح الأفراد و المؤسسات و المجتمع. و قد حددت وثيقة معايير محددات التقييم خمسة أهداف لحوكمة الشركات:

- ضرورة خلق محيط ملائم وإطار قانوني فعال للنشاط الاقتصادي.
- التأكد من تصرف المؤسسات كمجموعات جيدة من المواطنين محترمة حقوق الإنسان ومتحملة للمسؤوليات الاجتماعية وديمومة البيئة.
- ترقية اعتماد قواعد أخلاقيات الأعمال في مجال تحقيق أهداف المؤسسات.
- ضمان معاملة جميع الشركات وأصحاب المصلحة بإنصاف وعدالة.
- خلق شروط محاسبة الشركات والمسيرين.

4- التنمية الاقتصادية و الاجتماعية⁶: يعتبر البعد الاجتماعي الاقتصادي من أهم أبعاد الحكم الراشد لما له من علاقة وطيدة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلالته، وتتمثل الأهداف الرئيسية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية حسب وثيقة التقييم من قبل النظراء في:

- ترقية الاعتماد الذاتي وتعزيز القدرات من أجل تنمية مستدامة.
- تسريع الأهداف الاجتماعية الاقتصادية لبلوغ تنمية مستدامة والقضاء على الفقر.
- دعم السياسات وآليات تقديم الخدمات والمردودية في المجالات الأساسية للتنمية الاجتماعية.
- تمكين المواطنين خاصة الشريحة الفقيرة في المناطق الريفية من سهولة الوصول إلى الماء الشروب، الطاقة، التمويل، الأسواق وإلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- المساواة بين الجنسين في السن والتعليم.
- تشجيع المشاركة الموسعة في عملية التنمية من طرف الأطراف الفاعلة على كل المستويات.

ب- مراحل مسار التقييم⁷: حددت الوثيقة الأساسية لآلية التقييم من قبل النظراء التي وافق عليها الاتحاد الإفريقي في قمة ديربان العام 2002 خمسة مراحل أساسية لعملية التقييم، تسبقها مرحلة تحضيرية و أولية

للدولة المعنية بالتقييم تقوم خلالها بإشعار و تسجيل المنظمات و المجتمع المدني و الهيئات الوطنية، مع مساعدة و دعم الآلية التي تقدم ورقة طريق بالتزاور مع السلطات الوطنية و الأمانة:

1- المرحلة الأولى: مرحلة التقييم الذاتي: بالارتكاز على استبيان مرسل من أمانة الآلية يقوم البلد المعني بإجراء تشخيص و برنامج عمل أولي لتحديد نقاط الضعف و الإصلاحات و التغييرات، بالموازاة تقوم الأمانة بتحضير دراسة عميقة تتضمن تأريخ كافة المعلومات حول هذا البلد. و بالاعتماد على هذه الوثائق الثلاثة تنشئ الأمانة قائمة بالإشكالات الكبرى لهذا البلد لتكون بمثابة المرشد لها عند الزيارة الميدانية.

2- المرحلة الثانية: مرحلة الزيارة الميدانية للتقييم: بقيادة أحد الأعضاء من الشخصيات البارزة للآلية، يقوم فريق التقييم بزيارة البلد المعني و إجراء سلسلة من المشاورات مع الحكومة، البرلمانين، منظمات المجتمع المدني، الصحافة، الأوساط الجامعية، النقابات، الشركات و محيط الأعمال. و الهدف من كل ذلك التأكد من صحة و مصداقية المعلومات الواردة في تقرير التقييم الذاتي الذي قامت به سلطات البلد الخاضع للتقييم.

3- المرحلة الثالثة: الصياغة النهائية للتقرير و برنامج العمل الوطني: يحضر فريق التقييم تقريره آخذاً في الاعتبار التعهدات الواردة في برنامج العمل الأولي، كما تقترح نقاشاً مع الحكومة بشأن التعديلات على البرنامج.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة تقديم و تبني التقرير النهائي للتقييم: و هنا يتم تقديم التقرير النهائي للتقييم و مخطط العمل الوطني لمنتدى رؤساء الدول و الحكومات، و عليه اذا أثبتت الحكومة المعنية ارادتها الصادقة و الواضحة لمعالجة مكامن الضعف و المشاكل فانها ستستقبل المساعدة و الدعم الضروريين، أما في حالة غياب هذه الارادة يتعين على المشاركين الزام و اشراك الدولة المعنية في حوار بناء، و ان لم يسفر هذا الأخير عن أي نجاح يمكن لرؤساء الدول و الحكومات تقديم اشعار مسبق بنيتهم المشتركة لتطبيق تدابير ملائمة في حق هذه الدولة.

5- المرحلة الخامسة: مرحلة نشر التقرير النهائي للتقييم: ستة أشهر عقب المرحلة الرابعة يودع التقرير النهائي رسمياً لدى الهيئات الاقليمية و الجهوية على غرار المنظمة الاقتصادية الجهوية التي ينتمي إليها البلد المعني بالتقييم، البرلمان الافريقي، اللجنة الافريقية لحقوق الانسان و الشعوب، مجلس السلم و الأمن.

ثانياً: الجزائر كأنموذج للتقييم:

نظراً لتعقيد و تكلفة عملية التقييم قامت الجزائر بتنصيب اللجنة الوطنية للحكم الراشد⁸ من طرف رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى بتاريخ 12 مارس 2005 نيابة عن رئيس الجمهورية السابق، و كلفت اللجنة بإعداد مشروع التقرير حول التقييم الذاتي و برنامج العمل التمهيدي في مجال الديمقراطية، الحكم الراشد السياسي، و الاقتصادي، و المؤسساتي، و كذلك التنمية الاجتماعية و الاقتصادية⁹:

أ- إعداد تقرير التقييم الذاتي للحكم الراشد في الجزائر: قامت اللجنة الوطنية للحكم الراشد بالتنسيق مع نقطة الارتكاز باعداد المشروع الأولي للتقييم الذاتي، مع تنصيب ورشات عمل أوكل إليها التفكير في العناصر المكونة لبرنامج العمل الأولي. و قد خضعت عملية اعداد التقرير الى نقاش مختلف الأطراف الفاعلة، و عرض على مجلس وزاري مصغر في 07 اوت 2006 و على مجلس الحكومة في 29 أوت 2006 ثم على مجلس الوزراء في 26 نوفمبر 2006.

ب- زيارة التقييم من طرف النظراء: قامت لجنة الشخصيات البارزة برئاسة السيدة ماري انجيليك سافاني بزيارة عدة محطات امتدت خلالها مدة التقييم من نوفمبر 2006 الى مارس 2007، فقد أجرت الرئيسة خلال زيارتها محادثات مع المسؤولين في الحكومة و ممثلي المجتمع المدني، كما قامت بزيارة عدة ولايات من أجل:

- اخذ فكرة عميقة وواضحة، عن تقرير التقييم الذاتي في الجزائر، وذلك عن طريق توسيع وتنويع دائرة من هم معنيين بالتشاور والحوار.

- الوقوف على حقيقة إستراتيجية العمل، التي وضعتها الجزائر وتقديم الحلول والمقترحات المناسبة

- التأكد من مصداقية عملية التقييم في الجزائر، وعدم خضوعها للتدخل من طرف أطراف سياسية.

- توحيد الآراء وإيجاد توافق شامل بين مختلف الشرائح، لوضع العوائق التي تقف أمام إيجاد حكم جيد في البلاد، ومنه اقتراح السبل الكفيلة بتغيير الوضع نحو ما هو أحسن.

وقد قادت السيدة ماريا انجيليك سافاني، زيارة أخيرة لبعثة التقييم إلى الجزائر، في الفترة الممتدة من 16 مارس 2007م، الهدف منها ترتيب وتسجيل المعلومات، وإتمام مشروع تقييم الآلية للجزائر.

وبناء على المعلومات التي جمعتها بعثة التقييم، خلال عملية التقييم التي خضعت إليها الجزائر، اعد هذا الأخير، تقرير تقييم الحكم الراشد في الجزائر، الذي تم عرضه من طرف السيدة ماريا انجيليك سافاني، شهر جويلية 2007 م، على المنتدى السابع، للآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء المنعقد باكرا.

ت- التقرير النهائي للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء حول الحكم الراشد بالجزائر: جاء التقرير النهائي للحكم الراشد، الذي أعدته بعثة التقييم التابع للآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، في 461 صفحة، حيث تكلم التقرير عن وضع الحكم الراشد في الجزائر، بإسهاب وتعمق ولقد كانت طريقة العمل، تعتمد على مقارنة ما جاء في تقرير التقييم الذاتي، مع ما تم التوصل إليه، ومن هنا تم تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات بخصوص هذه المسائل¹⁰:

1- الحكم الراشد السياسي في الجزائر: في الجزائر هناك ميل واضح لإتباع مسار ديمقراطي سليم عن

طريق احترام قواعد الدستور وذلك واضح من خلال ترتيب انتخابات تعددية شفافة ونزيهة قائمة

على التنافس في عدة استحقاقات ورأى التقرير أن الدولة الجزائرية تعمل بتدرج وتسير بخطى ثابتة

ومدروسة خاصة في مسألة الأحزاب السياسية وتشكيلها ونشاطها و مسألة الانتخابات، ولقد تحفظ

التقرير على الحصار المضروب على الأحزاب السياسية من طرف الدولة التي تسيطر على الإعلام.

كما سجل التقرير، أن المجالس المنتخبة لا تمثل جميع سكان الوطن الواحد، ولا تأخذ التنوع والاختلافات كاللغة، الموقع الجغرافي، العادات و التقاليد، كأساس في تشكيل هاته المجالس، إضافة الى ضعف تمثيل الشباب و النساء.

و لقد تكلم التقرير بإيجابية عن مسألة تفعيل دولة الحق و القانون في الجزائر، نظرا لما توليه الدولة من اهتمام و ما تبذله من مجهود في سبيل تحديث قطاع العدالة.

و في مسألة اللامركزية ذكر التقرير بأن المجالس المنتخبة خاضعة للسلطة المركزية، و هو عائق يتعين على الجزائر القضاء عليه.

إلى جانب ذلك سجل التقرير، ضعف تمثيل المجتمع المدني، ومشاركته في تسيير الشؤون العمومية، إضافة إلى ضعف قدرته المؤسساتية، و صعوبة التوفر على معطيات ذات مصداقية بشأن الفساد في الأوساط السياسية، فمن الصعب الحصول على بيانات وإحصائيات بخصوص قضايا الفساد.

كما تكلم التقرير عن مسألة الفصل بين السلطات حيث اثني على العمل الذي تقوم به المؤسسة الدستورية، من اجل احترام تطبيق استقلالية السلطة القضائية وضمان هذا الحق، مع أن هناك أشياء يمكن أن تعيق السير الحسن لهذه الآلية، كتدخل رئيس الجمهورية في تعيين وزير العدل وكذا إشرافه على حركة تنقل القضاة وعلاقته بالمجلس الأعلى للقضاء.

2- الحكم الراشد الاقتصادي في الجزائر: رأى التقرير ضرورة اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي و هو ما يحتم ولوج مرحلة جديدة من التحولات العميقة في مجال التنظيم و الهياكل وكذا أنماط التسيير، وقد لخص تقرير التقييم مجمل توصياته فيما يلي:

- إصلاح القطاع البنكي والمالي.
- تعزيز الإجراءات المتعلقة بحماية العامل وامتيازاته وحقوقه، كما انه من الواجب ان يكون هناك انسجام واتصال دائم بين القطاعات، بحيث يكون التكوين على أساس المجالات التي تشهد النقص والعجز في اليد العاملة.

- إيجاد برامج محكمة تساعد القطاع الصناعي على البروز والمنافسة.

- تسهيل الإجراءات، ونزع العراقيل في وجه الخصوصية.

3- التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في تقرير التقييم: اختتم التقرير مختلف الملاحظات حول التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بجملة من التوصيات، أهمها:

- على الجزائر أن تكون واضحة بخصوص النموذج الاقتصادي الذي تتبعه أو الذي تريد الوصول اليه.
- يجب تحديد المجالات الأساسية للتنمية و مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بشكل يسمح بحلول قطاعات الزراعة و السياحة محل المحروقات.

- يجب أن تستهدف الإصلاحات الشرائح المحرومة من أجل القضاء على الفقر و إيجاد مناصب الشغل و القضاء على البطالة.

كما نوه التقرير بالمستوى الذي وصلت إليه عدة مجالات رغم ما خلفته العشرية السوداء على غرار قطاع التعليم و الصحة و السكن، و وكذا المصادقية في المجال المالي و السياسي و الدبلوماسي.

ثانيا: تحديات إدماج السلطات السياسية و المجتمع المدني الإفريقي

في مسار عمل الآلية

بالنظر الى مبدأ إشراك جميع الفاعلين داخل الدولة من حكومة و مجتمع مدني و نقابات و برلمان و مؤسسات... في عملية الحوار و المناقشات بغية الوصول الى أفضل السبل لتكريس الحوكمة الراشدة وطنيا، يتجلى بوضوح البعد الجديد و الحداثي في المقترح و الممارسة للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء من زاوية نظرية، و يبقى التساؤل عن مدى التزام الحكومات بتفعيل الحوار مع باقي الشركاء من جهة، و عن مدى قدرة الآلية في التأثير و التحسيس لادماج المجتمع المدني، من زاوية تطبيقية:

أ- الحقيقة: صعوبات التأثير على السلطات السياسية الوطنية لفتح حوار مع المجتمع المدني و الفواعل الأخرى:

إن مجرد الموافقة على الحوار يعتبر تقدما كبيرا في حد ذاته عند بعض تان لم نقل أغلب الدول الإفريقية، و على ذلك أكدت السيدة ماري أنجليك سافاني أن المهم في الأمر هو تقبل الدول الإفريقية فكرة مناقشة مشاكل مجتمعاتهم¹¹، الا أن التحدي الكبير في الواقع هو امكانية انخراط رؤساء الدول و الحكومات في نقاش و حوار حول مسائل كثيرة معقدة و حساسة و محرجة في كثير من الأحيان على غرار تزوير الانتخابات، انتهاك حقوق الإنسان، اغتصاب السلطة و الانقلابات العسكرية، سوء التسيير و التنسيق بين الهيئات الحكومية. خاصة مع مجود دلائل و براهين و شهادات للمواطنين.

و على ذلك من الصعب معالجة العنصر الأساسي لقياس تأثير الآلية، لأن الأمر يتطلب تغييرا في المفاهيم حول تقييم السياسات و المؤسسات للتمكن من مأسسة شرعية الحوار بين الشعب و سلطاته¹².

ب- رهان مشاركة المجتمع المدني الإفريقي: تحمل الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في طياتها معالم مبدأ

الشفافية، و إن كان قد يفسر بأنه شكل آخر من أشكال التعهد الموجه إلى الغرب في صورة متجددة لمشروطة المساعدة و الدعم، إلا أنه يبدو قبل كل شيء بمثابة نافذة لفرصة تاريخية على الأقل في تصور الفريق الذي استحدثها تسمح بتطبيق النوايا المعلنة للحكومات الموقعة على الآلية، و فتح فضاء حقيقي للنقاش العام، و رسم اطار لمشاركة المجتمع المدني.

ما تجدر الإشارة إليه، أن مشاركة المجتمع المدني ما تزال غير واضحة، على اعتبار أن هذا المصطلح أي المجتمع المدني لا يزال هو الآخر غير واضح و يغطي فواعل و أطراف من طبيعة مختلفة. إلا أنه يبقى أداة لإضفاء الشرعية في عيون المجتمع الدولي¹³.

فالتحدي الحقيقي لضمان حوار بناء، يكمن في إيجاد مجتمع مدني قادر على لعب دور المستمع الجيد لانشغالات الفئات المجتمعية المحلية المختلفة و إسماع صوتها بمسؤولية في مواجهة السلطات العامة بعيدا عن منطق المداينة و المناصرة السياسية في مثل هذه الفضاءات التشاورية¹⁴، و هو ما يتطلب مرافقة و تكوين لمنظمات المجتمع المدني على طول المسار التقييمي مع ما يكتنف هذه المهمة من صعوبة نابعة عن عنصرين، الأول مشكلة الاستقلالية لهذه المنظمات و بالتالي مشكل التمويل، و الثاني، صعوبة الوصول و النفاذ للمعلومات الضرورية.

رابعاً: هل حان الوقت لمراجعة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء

لتاريخ اليوم تضم الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء سبعة و ثلاثين (37) دولة، و هي تعتبر الجهاز الوحيد على المستوى التنظيمي الإفريقي الذي يتبنى مبدأ الانضمام الإرادي أو الاختياري - مع أن الإرادية لا تعني دوما الإرادة الحسنة؟-.

فبعد حوالي العشرين سنة على استحداثها، خضعت واحدا و عشرين (21) دولة للتقييم¹⁵، عملت خلالها الآلية وفق بعد إقليمي عام (شمال إفريقيا مثل الجزائر - إفريقيا الاستوائية مثل موزمبيق - غرب إفريقيا مثل بوركينا فاسو) مكنها من اكتساب خبرة في معالجة أوضاع دول تتباين ثقافيا و سياسيا و اقتصاديا.

و إذا كانت الآلية تعمل إلى الآن، فهذا راجع لكونها نقطة تقاطع مصالح عديد الأطراف: الدول الإفريقية في المقام الأول، المجتمعات المدنية، و أيضا مانحي الأموال، فالدول هنا تلعب دور المتفتحة على النقد على أمل المكسب من حيث الصورة و المصداقية على الساحة الدولية، أما مانحي الأموال فيتحججون أن مساعداتهم لا تؤول الا للدول التي تركز مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان و الحوكمة، و هي وضعية غامضة هؤلاء المانحين ترجعها البعض على أنها تدخل خارجي في مسار عمل الآلية¹⁶.

إن غموض موقف عديد رؤساء الدول من هذا المنطق الجديد لشركاء التنمية المانحين يثير التساؤل، فالتوقيع على تعهدات الآلية يبدو لعديد الدول كمحمل و نفوذ سياسي في مواجهة دول الشمال، و التجسيد الفعال للتقييم يظهر عادة كشكل جديد للمشروطة مقدم على طبق من فضة للمانحين الخارجيين.

و على ذلك، هناك اصرار كبير على المطالبة برفض هذا التوجه الخاطئ للافارقة، يدفع بحزم الى إعادة ضبط ممارسة الآلية وفق حركية داخلية جديدة، مع إعادة موضوعة المانحين في إطار منطق تحاوري جديد مع الشركاء، إذ من الضروري أن ينتج هذا التمويل الخارجي عن طلب من الشركاء و لا يظهر كمنحة ثانوية نتيجة المشاركة الجيدة في المسار التقييمي¹⁷.

يضاف لما سبق، أن الآلية تتعرض للنقد من باب قصورها عن متابعة جدية الدول التي تلقت تقرير التقييم النهائي في الأخذ بالمقترحات الواردة في التقرير النهائي، فليس المهم من أجل تكريس حقيقي و فعلي للحوكمة الراشدة التوقف عند مجرد صياغة تقرير، بل متابعة المسار على المستوى الوطني للدولة التي خضعت للتقييم، من أجل مد يد العون ماليا و فنيا لتعديل ما ينبغي تعديله و تغيير ما يجب تغييره وتدارك النقائص و حل المشاكل العميقة .

خاتمة:

لا أحد ينكر الأهمية النظرية و الواقعية لاستحداث أداة إقليمية تسعى الى تكريس مبادئ الديمقراطية، حماية الحريات الأساسية و حقوق الإنسان، و الحوكمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة. كالألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء خاصة على مستوى القارة الإفريقية المعروفة بانعدام الديمقراطية و الانقلابات العسكرية لاغتصاب السلطة و انتهاك الحقوق و الحريات، و الفقر و الأمراض و غياب التنمية. إلا أن هذه الآلية ولدت بحاجة الى تعديل و اعادة صياغة، فقد حان الوقت لتعيد دراسة طبيعتها بدءاً:

- بطابعها الاختياري في الانضمام، ذلك أن المبادئ الأساسية للحكم الراشد مثل المشاركة، الشفافية، المسؤولية و المساواة ليست بالاختيارية، و هنا فقط يمكن للمرء أن يتساءل لماذا يجب أن تكون هناك متابعة¹⁸.
- بالإضافة الى استمرار عمل الآلية حتى بعد نشر تقرير التقييم النهائي عن طريق المتابعة الميدانية لتطبيق التوصيات و المقترحات الواردة بالتقرير النهائي للتقييم من قبل السلطات الوطنية للدولة المعنية، بالإضافة الى اقتناع الدول المعنية بأهمية الرفاء بتعهداتها و التزاماتها تجاه الآلية و تجه شعوبها حول تكريس الحوكمة فيها، فنجاح المبادرة ومستقبلها يعتمد بالدرجة الأولى على استعداد و رغبة الدول الإفريقية ومدى قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي من شأنها تسريع وتيرة التنمية في إفريقيا.
- تحديد أطر مشاركة المانحين الماليين في مسار التقييم، فالآلية افريقية المنشأ و التوجه بعيدة عن التدخل الأجنبي خاصة من قبل المؤسسات المالية الدولية، و ذلك تفادياً لإعادة تجربة املاءات بروتين وودز على إفريقيا.
- تعتمد الآلية على مجموعة واسعة من معايير التقييم (السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و المؤسساتية) و هو ما يجعل الدولة المعنية بالتقييم تعاني من عبء التكاليف المرافقة لعملية التقييم خاصة ان كانت دولة فقيرة، لذا يتعين على الآلية ضبط هذه المعايير حتى و إن كانت الغاية من هذه العمومية كسب أكبر قدر من التوافق و الانضمام من طرف الدول الإفريقية التي تنفرها التفاصيل.

الهوامش و الاحالات:

¹ - **Martin Vielajus, Elodie Escusa**, Le Mechanisme Africain d’Evaluation par les Pairs, TABLE-RONDE du 10 juillet 2008, Paris, Synthèse des débats, p2. Retrouver ce dossier sur site :

www.institut-gouvernance.org

² - **سليم بركات**، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، (مذكرة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 53.

³ - **زبير عياش و أميرة بن مخلوف**، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، 25-26/11/2013، ص 295.

⁴ - **المرجع نفسه**، ص 295.

⁵ - **المرجع نفسه**، ص 295.

⁶ - **المرجع نفسه**، ص 296.

⁷ - **Elodie Escusa**, Le Mécanisme Africain D’Evaluation par les Pairs, Un dispositif innovant en quete d’efficacité et de crédibilité, Analyse et Evaluation de la Gouvernance, Chronique de la Gouvernance 2009-2010, p 212.

⁸ - **أحمد بوقليلة**، الدبلوماسية الجزائرية و مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 3، بدون تاريخ، ص 95-111.

⁹ - تضم اللجنة ممثلين عن هيئات الدولة، و الأطراف الاقتصادية و الاجتماعية الفاعلة، و المنظمات غير الحكومية، و المجتمع المدني. موزعين كالآتي:

ثلث من ممثلي السلطات العمومية و المحلية - ثلث من المتعاملين العموميين و الخواص - ثلث من المجتمع المدني و الحركات الجمعوي و النقابات. و تتكون اللجنة من: - رئيس اللجنة من المجتمع المدني ينتخب من طرف الأعضاء - 4 نواب - 4 رؤساء أفواج - مقرر عام - أمانة ادارية و تقنية. أنظر:

وزارة الشؤون الخارجية، اللجنة الوطنية للحكم الراشد تعتمد مخطط عمل، الجزائر، 27 مارس، 2006، على الرابط:

<http://www.mae.dz/maar/stories.php?story=06/03/27/14614045>

¹⁰- **AFRICAN PEEER REVIEW MECHANISM ,COUNTRY REVIEW REPOR OF THE PEOPLES DEMOCRATIC REPUBLIC of Algeria ,ALGERIA,AFRICAN PEEER REVIEW MECHANISM, JULY, 2007, P 312.**

<http://www.aprmtanzania.org/docs/APRM%20Report%20Algeria.pdf>

¹¹ - « Ce qui est important c’est que les chefs d’État africains acceptent de discuter des problèmes de leurs sociétés ». Marie-Angélique Savané.

« Dans nos sociétés d’Afrique du Nord, rappelle Jacque Ould-Aoudia, les populations restent avant tout dans une attitude de soumission face à l’autorité. Le fait même de prendre la parole est un événement unique. Le droit de se réunir est extraordinaire. Le type d’avancée que permet le MAEP est difficile à lire dans les grilles d’analyses de la gouvernance élaborées au Nord. », **Elodie Escusa**, op.cit, p 214.

¹² - **Martin Vielajus**, op.cit, P4.

¹³ - ibid, p 4.

¹⁴ - Claire Mandouze souligne à ce titre le parcours déjà long mené par les sociétés civiles africaines au cours des dernières décennies : « *Il y a 30 ans, la société civile africaine, on ne l'entendait pas, le Nord parlait sa place. Mais aujourd'hui elle est beaucoup mieux articulée, de plus en plus représentée, et capable de prendre la parole.* ».

Le constat de Mme Savané est quant à lui moins positif : « *Notre société civile n'est pas mature dans la majorité des pays du continent, la société civile n'est souvent pas préparée et formée à la négociation. Elle ne fait pas la différence entre contestation et force de proposition et reste le plus souvent dans une position stérile de contestation et de défense d'intérêts privés. C'est d'autant plus dommage qu'une immense opportunité est donnée à la société civile avec le MAEP de pouvoir s'asseoir à la même table que le gouvernement* ». in **Martin Vielajus, Elodie Escusa**, op.cit, p 4.

¹⁵ - Voir : www.aprm-au.org.

¹⁶ - **Martin Vielajus**, op.cit, P6.

¹⁷ - **Ibid**, p7.

- **David Omozuafoh**, L'heure est-elle à la révision du Mécanisme africain d'évaluation ¹⁸ par les pairs ?,

<https://www1.undp.org/content/undp/fr/home/blog/2016/2/19/Rejuvenating-the-African-Peer-Review-Mechanism-to-deliver-on-the-SDGs.html>, 19 févr. 2016, PNUD-Afrique, vue le : 15/03/2022.